Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن العجيب أن بعضهم يذهب إلي الضد فيتهم هذا الحديث بأنه موضوع ومكذوب على رسول الله ﷺ ؟!

ويرتبون على هذا أن السنة لا تصلح أن تكون مصدراً للتشريع ، لعدم الثقة فيها ، وضعف سندها ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذه الشبهة لا مساس لها من بعيد أومن قريب بصحة مصدرية السنة للتشريع ، ونوضح ذلك فى الخطوات التالية ، بادئين بمغالطاتهم فى قضية التواتر:

● ليس المتواتر قليلا إلي الحد الذى ذكروه (سبعة عشر حديثًا ، أو حديث واحد) فهذا جهل منهم بحقيقة التواتر الاصطلاحى ، أو عناد ومكابرة .

وذلك لأن علماء هذا الفن (علم الحديث) قسموا الحديث المتواتر قسمين:

الأول : المتواتر اللفظى ، وهو الحديث الواحد الذى يرويه جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب ، يرويه ذلك الجمع بلفظه ومعناه كحديث رفع اليدين فى الصلاة ، وحديث المسح على الخفين .

الثانى : الحديث المتواتر تواتراً معنويا لا لفظيا ، كحديث رفع اليدين فى الدعاء . فقد روى فيه نحو مائة حديث فى هذا المعنى ، مختلفة ألفاظها ، ومعناها واحد .

وقد وضع العلماء مصنفات فى المتواتر اللفظى ، بلغت عند بعضهم مائة وعشرة أحاديث . وزاد بعضهم على هذا العدد (ينظر : نظم المتناثر من الحديث المتواتر – المقدمة –) للكتانى .

فإذا انضم إلي هذه العدد المتواتر المعنوى ظفرنا بكم هائل من الأحاديث المتواترة ، على أن بعض العلماء يجعل من أمارات التواتر تلقى الأمة للحديث بالرضا والقبول . وبهذا ندخل فى المتواتر جميع ما رواه الإمامان البخارى ومسلم فى صحيحيهما لأن إجماع الأمة على قبولهما قائم منذ وضعا وإلى يوم الناس هذا .